

المصادقة على 5 مراسيم رئاسية، 3 مشاريع قوانين وقرارات تعين وإنها مهام



إنشاء الولايات المتعددة وتطوير خدمات البريد

■ ترشيد النفقات يؤسس لواقع ثقافي جدي
■ شموع انطفأت وإرثها
الثقافي أمانة في الأعناق
ص 13/12

حصيلة 2016
أحداث ثقافية

سلال يعرض رؤية استشرافية لبدائل أزمة
الجزائر محكمة في الأمور بفضل الإجراءات الاحترازية
ص 04

الياباني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، منذ الاعتداء على بيرل هاربر إبان الحرب العالمية الثانية إلا تأكيد على ذلك. دون الحديث عما يجري في آسيا، كبروز «التنين» الصيني وأقطاب صناعية أخرى وعودة روسيا بثقلها المؤثر في موازين القوى الدولية واهتمامها مجدداً بالنووي...
هذا في ما يخص تموقع كبار العالم، أما ما تعلق بالقضايا العادلة، هناك مؤشرات جد إيجابية، مثلما هو الحال بالنسبة للقضية الصحراوية والمواقف المتمتالية للاتحاد الأوروبي أو القضية الفلسطينية و«الامتناع التاريخي» لواشنطن عن سياسة الاستيطان للكيان الصهيوني.
إذن، العالم يتقدم ويتغير وتبقى سياسات دول راكرة أمام هذه الديناميكية، مثل سياسة الجارة المملكة المغربية، المجددة لحلم «عام دقيوس»، في اعتبارها موريتانيا أرضًا تابعة لها.
الله يهدينا...

وعام سعيد للجميع

الجزائر.. هيبة ومصداقية

والبنيات الهشة من أجل عيش كريم للجزائري، الشيء الذي لم تقم به أية دولة في العالم في هذا الظرف الوجيز.

ميزة أخرى تنفرد بها الجزائر تخص سياسة الإجماع حول أزمات ظرفية تجلب لها الاحترام والتقدير، كما كان الشأن بالنسبة لتقاضي الأزمة النفطية التي كادت أن تعصف بـ «أوبك» وـ «غير أوبك»، لو لا اجتماعي الجزائري وفيينا حيث نجحت مقاربة بلادنا رغم كل محاولات التشكيك فيها.

انطلاقاً مما سبق، يمكننا الجزم أن للجزائر هيبة يخشها البعض ويعترضها الآخر، كلمتها مسمومة واقتراحاتها تؤخذ بجدية.

بقي لنا أن نقوى جبهتنا الداخلية للتحكم في أوضاعنا خلال العام الجديد، كما سبق لي وأن أشرت إليه في الافتتاحية السابقة «القرن الجديد»، الذي سيعرف تسارعاً في الأحداث وتغييرات لم تكن في حسبان دراسات وتحاليل «الاستشراف»، لأن ملامحها بدت تتلوح في أكثر من نقطة في العالم، وما زيارة الوزير الأول

افتتاحية

بقلم: السيدة أمينة دباش

دعت سنة 2016 مصادقة الدولة الجزائرية، حيث أصبحت مثلاً يقتدي به في حل النزاعات الجهوية والأقليمية باتباعها أسلوب الحوار، التشاور وتفضيل الطرق السلمية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لا أحد ينكر أن بلادنا باتت مرجعية في مكافحة الإرهاب بعد عزلة تشبه العصار ومعاناة من ويلات الأفة المدمرة، لكنها استطاعت بفضل جيشها وأسلحتها الأمنية وشعبها أن تخرج واقفة دون مساعدة أحد.

اجتماعياً، ورغم الانتكasa المالية العالمية وأثارها على المداخيل الوطنية، إلا أن المشاريع السكنية الضخمة وتلك المتعلقة بالأشغال العمومية والنقل، القضاء على البروقراطية برقمنة الإدارة والقطاعات الأخرى، تنجح هذه المشاريع في وقتها وفق الرزنامة المسطرة، موازاة مع محاربة الأحياء القصديرية



لوح يكرم موظفي المديرية العامة لعصرنة العدالة

يشرف الطيب لوح وزير العدل حافظ الأختام،اليوم، على تكريم موظفي المديرية العامة لعصرنة العدالة، تشجيعاً لهم على الجهود المبذولة لإنجاح برنامج عصرنة قطاع العدالة، على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر وزارة العدالة.

الشعب



زيتوني في زيارة إلى وهران

يقوم وزير المجاهدين الطيب زيتوني،اليوم، بزيارة عمل إلى ولاية وهران، للإشراف على ملتقي وطني تاريخي، تنظمه الجمعية الوطنية لكتاب معطوبى حرب التحرير.



الهادي ولد علي في إلبي

يقوم وزير الشباب والرياضة الهادي ولد علي،اليوم، بزيارة إلى عين أمناس بإليزي للتضامن مع عمال قاعدة تقنيورين، تندرج في إطار تظاهرة «الجزائر شامخة بصحرائها» والمنظمة من قبل الوزارة وبرعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

التفاقيه بين بنك بدر والجزائرية للمياه



في إطار التنمية وعصرنة وسائل الدفع، تنظم كل من الجزائرية للمياه وبنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدر»، حفل توقيع اتفاقية وإعلان رسمي للدفع الإلكتروني لجموع الزبائن المشتركين في الجزائرية للمياه، وذلك على الساعة 09:00 صباحاً بقاعة أوروشيدى بفندق السوفيتال، بحضور وزير الموارد المائية والبيئة والوزارة المنتدبة المكلفة بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المصرفية والبيئة ومسؤولي مؤسسة بدر والجزائرية للمياه.

ندوة صحفية لحزب العمل



تنشط الأمينة العامة لحزب العمل لويزة حنون،اليوم،ندوة صحافية تتطرق فيها للقضايا السياسية والوطنية وخلافات مؤتمر منظمة شباب الحزب، وذلك على الساعة العاشرة صباحاً بمقر الحزب بالحراش.



المرحلة الرابعة من العملية 21 ل إعادة الإسكان

يشرف والي ولاية الجزائر عبد القادر زوخ،اليوم، على انطلاق المرحلة الرابعة من العملية 21 للترحيل وإعادة الإسكان، تكون متبوعة بندوة صحافية. يكون الانطلاق من مقر الولاية على الساعة الثامنة والنصف صباحاً.

بلغيد ينشط جمعاً شعبياً ببسكرة



بمناسبة إحياء الذكرى 38 لوفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978، ينشط رئيس حزب جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيدي، تجتمعاً شعبياً وندوة صحفية بقاعة سيينا الزعاطše، ببسكرة، يوم السبت 31 ديسمبر 2016، على الساعة العاشرة صباحاً.

ندوة «شهر الأنوار» بالإذاعة الوطنية



تنظم الإذاعة الجزائرية،اليوم، ندوة «شهر الأنوار»، بدءاً من التاسعة صباحاً مباشرة من المركز الثقافي عيسى مسعودي، ينشطها أستاذة، بحيث تتحول هذه الندوة، التي تؤطرها إذاعة القرآن الكريم حول قيم المواطن والتضامن والتکفل الاجتماعي في Heidi النبي محمد صلى الله عليه وسلم. كما تخلل الندوة مشاركات حول الشعر والمديح.

الدورة السنوية العادية 30 للمجلس الوطني للكشافة

تحت شعار: «شانون عاماً في خدمتك وطنى»، تنظم الكشافة الإسلامية الجزائرية الدورة السنوية العادية 30 للمجلس الوطني، بحيث سيكون الافتتاح الرسمي لأشغال الدورة يوم السبت 31 ديسمبر 2016، على الساعة التاسعة صباحاً، بالأخيم الكشفي الدولي سيدи فرج.

لقاء حول إعلان الحكومة المؤقتة

ينظم المتحف الوطني للمجاهد،اليوم، بالتنسيق مع مديريات المجاهدين والمتحف الجهوية، اللقاء الجماعي الموسوع رقم 120. يخصص هذا اللقاء لموضوع: «كيف استقبل المجاهدون والمناضلون داخل الوطن وخارجه خير الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يوم 19 مارس 1958».

الفضاء الإذاعي للأمن الوطني يستجيب لانشقاقات المستمعين

حصة «لأنكم»، التي تعنى بالسلامة المرورية ضمن الفضاء الإذاعي للأمن الوطني، تبث، مساء اليوم، على أمواج القناة الإذاعية الأولى وعلى الساعة الخامسة مساء، للرد على انشغالات وتساؤلات المواطنين في مجال السلامة المرورية، مع عرض حصيلة حوادث المرور بقطاع اختصاص الأمن الوطني لهذا الأسبوع.

لإعلاناتكم اتصلوا | تلفاكس: (021) 73.60.59
بالقسم التجاري: | السرعة والجودة

المؤسسة الوطنية للنشر والأشعار
1 شارع باستور، الجزائر
(021) 73.71.28.....
(021) 73.76.78
(021) 73.30.43
(021) 73.95.59...
الفاكس: ...

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أو تسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لطلبة الجريدة بها

الرئيسة المديرة العامة
مسؤولة النشر
أمينة دباش

مدير التحرير
فتحي بن بلة

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية
الاقتصادية شركة ذات أسهم)

رأس مالها الاجتماعي: 0.00.000.000.126 دج
39 شارع الشهداء الجزائري

البريد الإلكتروني: info@ech-chaab.com | الموقع الإلكتروني: http://www.ech-chaab.com

أمانة المديرة العامة
الهاتف: (021) 60.69.55.
الفاكس: (021) 60.70.35.

التحرير
التحرير: (021) 60.67.83.
الفاكس: (021) 60.67.93

الإدارة المالية

(021) 60.70.40

سنة اصلاحات سياسية بامتياز

حصيلة 2016
أخبار وطنية

الدستور محطة فاصلة في تعزيز الممارسة الديمقراطية وحماية الحريات

استقبلت الجزائر العام 2016 بدستور جديد، توج مشاورات انطلقت منذ سنة 2011، فكان الحدث بامتياز كونه أسس لمرحلة جديدة من عمل الجهاز التنفيذي والبرلماني، وكان أكبر المستفيدين منه المعارضة، بعدما تم الأخذ بعدد لا يأس به من مقترناتها، وتطويالجزائر نفس السنة وهي تستعد لتنظيم انتخابات انتخابية هامة ممثلة في التشريعيات والمحليات في وقت لا حق من العام 2017، ما يؤشر على أن السنتين المنقضية والجديدة «سياسية» بامتياز.

إطار التحضير للاستحقاق الانتخابي المرتقب، لكن بطريقة مختلفة تماماً هذه المرة، خيار يأتي بعدما عاشت في السنوات الأخيرة على وقع نزاعات داخلية إثر شق دب في صفوفها، ارتبط بالريادة والانتخابات، أدى إلى انقسامات داخلية ولجوء المنشقين إلى تشكيل أحزاب أخرى على غرار عبد الله جاب الله الذي انشق عن النهضة التي أسسها، ليؤسس حركة الإصلاح الوطني، قبل أن يغادرها مجدداً ويؤسس جبهة العدالة والتعميم، وأسس عبد المجيد مناصرة جبهة التغيير بعد انسحابه من حركة مجتمع السلم «حماس»، وأسس زميله عمار غول حزب تجمع أمل الجزائر.

هذا التشكيلات قررت دخول السنة الجديدة موحدة، ولعل ما يؤكد هذا الطرح اندماج أعلن عنه قبل أيام قلائل بين حركة النهضة وجبهة العدالة والتعميم، وإلى ذلك تم الحديث عن إمكانية التئام جبهة التغيير مع حركة مجتمع السلم، أحزاب تبحث عن القوة في الوحدة، بعدما فشلت تجربتها في التكفل الذي أرسنته قبل 5 أعوام، لكنه كان فاشلاً باعتراف منها، والأصل أن ما أطلق عليه تكفل «الجزائر الخضراء»، ولد ميتاً لأن الأحزاب الثلاثة المنضوية تحت لوائه، ممثلة في حركات مجتمع السلم والنهضة والإصلاح الوطني، عجزت عن افتتاح تمثيل برلماني يعطيها الوزن والقوة في قبة البرلمان، ما أبان عن هشاشة الأحزاب التي فقدت وعائدها الانتخابي وتراجعت بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، قياساً إلى النتائج المحققة.

جريدة مشاريع هامة يصادق عليها البرلمان

شهدت آخر دورة ربيعية في البرلمان تزامنت والسنوات ما قبل الأخيرة من الفترة التشريعية السابعة، بترجمة أهم القوانين العضوية، المندرجة في إطار تطبيق أحكام الدستور بصيغته الجيدة، يأتي في مقدمتها مشروع قانون الانتخابات ومشرعي القانون المتعلق بالهيئة العليا لمراقبة الانتخابات، وكذا القانون الناظم للعلاقات مع البرلمان، جاءت نتاج «مشاورات سياسية واسعة، يعزز الضمانات الانتخابية، وأكثر من ذلك في إطار تعزيز العمل السياسي باتجاه المواطنين، وتكريس ممارسة سياسية حزبية بناءة، بحسب ما أكدته وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي، ردًا على الأحزاب التي انتقدت اشتراط الحصول على نسبة 4 بالمائة من الوعاء الانتخابي في آخر طبعة من الانتخابات، للمشاركة في الطبيعة الجديدة منها، فيما جزم ممثل الشعب أن عدم تحصيل نسبة 4 بالمائة يعني أن الأحزاب فشلت في إحراز وعاء انتخابي يضمن لها الاستمرارية، وتعتبر بذلك غير تمثيلية.



لأسباب صحية، تاركاً مكانه لعضو اللجنة المركزية الأكبر سناً، جمال ولد عباس بعد تزكية زملائه في الهيئة، وقد عمل منذ شغله المنصب قبل أكثر من شهرين على التئام جميع الأعضاء القياديين الذين غادروا أو همّشوا، وعلى رأسهم الوزراء الذين عادوا من خلال لجان تنسق مباشرة مع الأمين العام بينهم عبد العزيز زياري وعبد العزيز، موازاة مع ذلك، أنهى مهام عدة أمناء محافظات، رفعت بشأنهم تقارير تؤكد تورطهم وارتكاب تجاوزات.

بالنسبة للأمين العام لـ «الأرندي»، أحمد أويحيى، فإن الأمور مختلفة، ذلك أن التشكيلة التي اعتادت التحضير في هذه تمام ويعيناً عن أضواء أي حدث انتخابي، كون المنافسة على أوجها بينها وبين الحزب العتيد في الحصول على الريادة السياسية، ذلك أن أويحيى بعد عودته إلى صفوف التشكيلة وضع النقاط على الحروف وجعل من الانضباط أولوية

الأولويات، ومن هذا المنطلق أحال الأصوات التي ارتفعت مجدداً عندما كانت سبباً في استقالته في العام 2013، على لجنة الانضباط وتم شطبهم من قائمة الحزب، للترفع إلى التشريعيات والتي تأتي سنين فقط قبل الانتخابات الرئاسية المبرمجة في 2019.



قادتها إعادة ترتيب بيتهما الداخلية، جذرية، بعدما فرر للترفع إلى التحضيرات الخاصة بالانتخابات التشريعية، ومن بين المستجدات مغادرة الأمين العام السابق للحزب العتيد عمار سعاداني منصب الأمين العام لـ «الأرندي».

لا يختلف اثنان في أن الإصلاحات السياسية التي باشرها رئيس الجمهورية قبل عدة أعوام، جعلت من الأعوام المتعاقبة تكمل بعضها، ما ساهم في بروز نتائجها بشكل جلي اليوم، من ذلك تعديل الدستور الذي لم يأت على عجل، وإنما أخذ الوقت الكافي لاسيما وأن الرئيس بوقاية أراده دستوراً يشارك فيه كل الجزائريين دون استثناء من خلال الطبقة السياسية والمجتمع المدني، الذين رفعوا في جولة أولى من المشاورات التي أشرف عليها رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح قبل 5 أعوام وتحديداً في العام 2011، شاركت فيها كل الطبقات السياسية بما فيها المعارضة، التي قدمت مقترناتها وثيقة إصلاح الدستور التي قدمت لهم في شكل مسودة، خلال اللقاءات التي أشرف عليها رئيس الديوان لدى رئاسة الجمهورية أحمد أويحيى، في الجولة الثانية قبل أن يستدعى رئيس الجمهورية البرلمان بغرفته، شهر فيفري الماضي، ليصبح الدستور نافذاً بدءاً من شهر مارس الموالي.

دستور 2016 كان أحد أهم المحطات التي ميزت السنة، ومهما قيل بخصوصه إلا أن الأمر الأكيد يقل أهمية ممثلاً في العزوف عن أداء إجماع رجال السياسة بما فيهم أشخاص المعارضين، على أنه حمل مكتسبات جديدة لا تقصر فقط على السلطتين التنفيذية والتشريعية، بل تمس الجانب الاجتماعي أيضاً، مما يجعل منه بحق دستوراً مميزاً، كما أراد له الرئيس بوقاية أن يكون، يوم أعلن عن ضرورة تعديل أسمى المواقيق باعتبارها ضرورة تملية المستجدات والمتغيرات.

الانتخابات التشريعية حدث 2017 بامتياز

تبعات تعديل الدستور تجلّت من خلال المشاركة القوية للأحزاب المتقدمة في المعارضة، لتوسيع الطبقة السياسية العام 2016 على غير العادة، وهي موحدة في موقفها المعترك الانتخابي في 2012، وتمكن من افتتاح أكبر تمثيل بالمجلس الشعبي الوطني عن أحزاب المعارضة، فيما تعتبر مشاركة حزب العمال وأحزاب التيار الإسلامي على غرار جبهة العدالة والتنمية بقيادة عبد الله بقيادته عبد الرزاق مقري متوقعة ومنطقية، لأنهم يمارسون معارضة «أيجابية». وفق طرحهم. ولا يفوتون أي محطة انتخابية لضمان الحضور الدائم لتشكيلاتهم في الساحة السياسية، وذلك مهما كان موقعها.

تعد المشاركة القوية للمعارضة في العمل السياسي، من خلال انحرافها القوي في استحقاقات هذه السنة محاربة أولى لأن النتائج المحصلة تعكس

الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في النظم العقابية الحديثة

نحو وأندرينو العقوبة

■ ترشيد السياسة العقابية وتضييق نطاق العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأمد

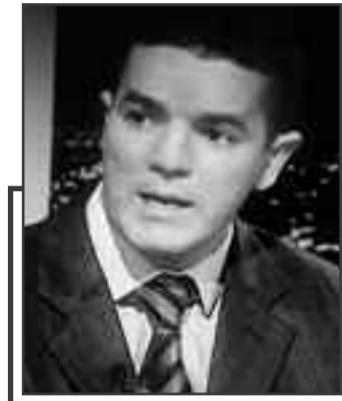


2- تنفيذ الوضع تحت المراقبة الإلكترونية

إن تنفيذ نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية يتطلب منا دراسة آلية عمل جهاز السوار الإلكتروني (أ)، ثم دراسة الالتزامات المفروضة على الشخص الخاضع له (ب).

أ- تقنية عمل جهاز السوار الإلكتروني

تبني المشرع الفرنسي أسلوب "البالت المتواصل" لتنفيذ الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، وهي طريقة تتبعها أغلب دول العالم، حيث وفقاً لهذا الأسلوب يسمح للمحكوم عليه بالبقاء في بيته، لكن تحركاته تبقى محدودة ومراقبة عبر جهاز الكتروني يشبه الساعة، حيث يضع المحكوم عليه جهازاً (سوار) مثبتاً في مقصمه أو في أسفل قدميه، وهو عبارة عن مرحلة الكترونية تحتوي على جهاز إرسال يبث إشارات متتالية محددة (كل 15 ثانية) إلى مستقبل مثبت في مكان محدد (المنزل، أو مكان الدراسة، أو العمل)، هذا المستقبل يرسل عن طريق الخط الهاتفي رسائل أو إشارات إلى الجهة التي تتولى المتابعة (مركز المراقبة)، هنا الأخير يستقبل الإشارات المرسلة في المنطقة الجغرافية المحددة كنطاق لمراقبته.



بِقَلْمِ الدَّكْتُورِ خَالِدِ حَسَانِي
بَاحثٌ فِي حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْقَانُونِ الدُّولِيِّ
عُضُوٌ مُخْبِرٌ لِلْقَانُونِ الدُّسْتُورِيِّ
وَالْحُكْمِ الرَّاشِدِ

الحلقة 3 والأخيرة

يقوم نظام المراقبة الإلكترونية على إلزام المحكوم عليه بالتواجد في منزله خلال أوقات محددة، ويتضمن نظاماً الكترونياً للمراقبة عن بعد بموجبه يمكن التأكد من وجود المحكوم عليه في المكان المخصص لإقامته، بموجبه يمكن التأكيد على المكان الذي صادر فيه الحكم الصادره في حقه، حيث يمكن المحكوم عليه من قضاء عقوبته داخل منزله بدلاً من السجن، بدلًا من السجن، مع تقييد تحركاته ومراقبته بجهاز الكتروني لا تلزم إلا أصحابها.

يطلق عليه السوار الإلكتروني. وعلى الرغم من الانتقادات الكبيرة التي قدمها الفقه الجنائي لنظام المراقبة الإلكترونية من منطلق أنه لا يحقق الوظيفة المبتغاة من العقوبة وهي تحقيق الردع، إلا أن هذا النظام بالمقابل يساهم في إصلاح الجنائي عن طريق إبعاده عن الوسط الجريمي من جهة، كما أنه يشكل ضمانة من ضمانات حقوق الإنسان من جهة أخرى.

غير أن الدول العربية كلها بما فيها الجزائر لم تأخذ بنظام المراقبة الإلكترونية، ويعتبر التشريع العقابي الفرنسي من أهم التشريعات التي أدخلت نظام المراقبة الإلكترونية إلى نظمها العقابي، بسبب المزايا التي يتحققها ومن بينها التخفيف من الانتظار داخل السجون، والحفاظ على فرص الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه المستفيد من هذا النظام.

ونتيجة لذلك لا يسعنا في الأخير إلا أن نوصي المشرع الجزائري وبقية التشريعات العربية بأن تأخذ هذا النظام الذي يوفّق بين حماية حقوق الإنسان وتوقيع العقوبة الجزائية بعين الاعتبار عند قيامه بتعديل كل من قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، لاسيما أن هذا الأخير قام بتبني سياسة عقابية جديدة تقوم على وضع بدلائل لعقوبة الحبس قصيرة المدة مثل العمل من أجل المنفعة العامة.

من مؤلفاته

- جرائم الاحتلال الفرنسي للجزائر من وجهة نظر القانون الدولي (دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان)، كتاب صدر عن منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2011.

- مدخل إلى حل النزاعات الدولية، كتاب صدر عن منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2011.

- سلطات مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين أحکام الميثاق والممارسات الدولية المعاصرة، كتاب صدر عن منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015.

- محاضرات في حقوق الإنسان، كتاب صدر عن منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2015.

انتهى

المحكوم عليه أن يعدل شروط تنفيذ الوضع تحت المراقبة الإلكترونية على إعادة الاندماج الاجتماعي. المشاركة في الحياة والواجبات العائلية، هذا مع الإشارة إلى أن المادة 2/144 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي قد بقرار يصدر من السلطة المختصة - تتبع في غالب التشريعات التي تطبق هذا النظام السلطة المختصة بإدارة السجون، بناء على تقرير السلطة المختصة بالإشراف على تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية - والتي تتبع الشرطة أو الجهة المختصة بالإشراف على تطبيق الاختبار القضائي في معظم التشريعات التي تطبق هذا النظام، والتي تتولى تقديم خطورة الخاضع لهذا النظام ومدى التزامها بالشروط والقواعد التي يخضع لها تطبيق هذا النظام، بينما تنسد بعض التشريعات قرار إلغاء الحبس المنزلي للقاضي المشرف على تطبيق العقوبة - مثلما هو عليه الحال في قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي بموجب المادة 7/277 منه - ولاشك أن إسناد تلك المهمة للقضاء يمثل ضمانة مهمة للمحافظة على حقوق الخاضعين لهذا النظام وحماية حرياتهم الشخصية.

خاتمة

عالجنا من خلال هذه الدراسة موضوع نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في النظم العقابية الحديثة، بداية من إبراز مفهومه وتطوره ومبررات وضعه، وصولاً إلى تحديد النظام القانوني له بتحليل شروطه وأساليبه وضعه موضع التنفيذ. وقد توصلنا إلى أن أغلب الأنظمة العقابية الحديثة اتجهت نحو تبني بدائل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، ومن بين البديل التي استحدثتها نجد نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، هذا الأخير يعتبر أهم البديل الجديدة للعقوبة السالبة الحرية.

يقوم نظام المراقبة الإلكترونية على إلزام المحكوم عليه بالتوارد في منزله خلال أوقات محددة، ويتضمن نظاماً الكترونياً للمراقبة على أداء المهام المفروضة على الشخص الخاضع للعقوبات، كما منع زيارة المحكوم عليه لأثناء الليل، أو الدخول إلى منزله من دون موافقته، ونتيجة لذلك يمكن لقاضي تنفيذ العقوبة من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب

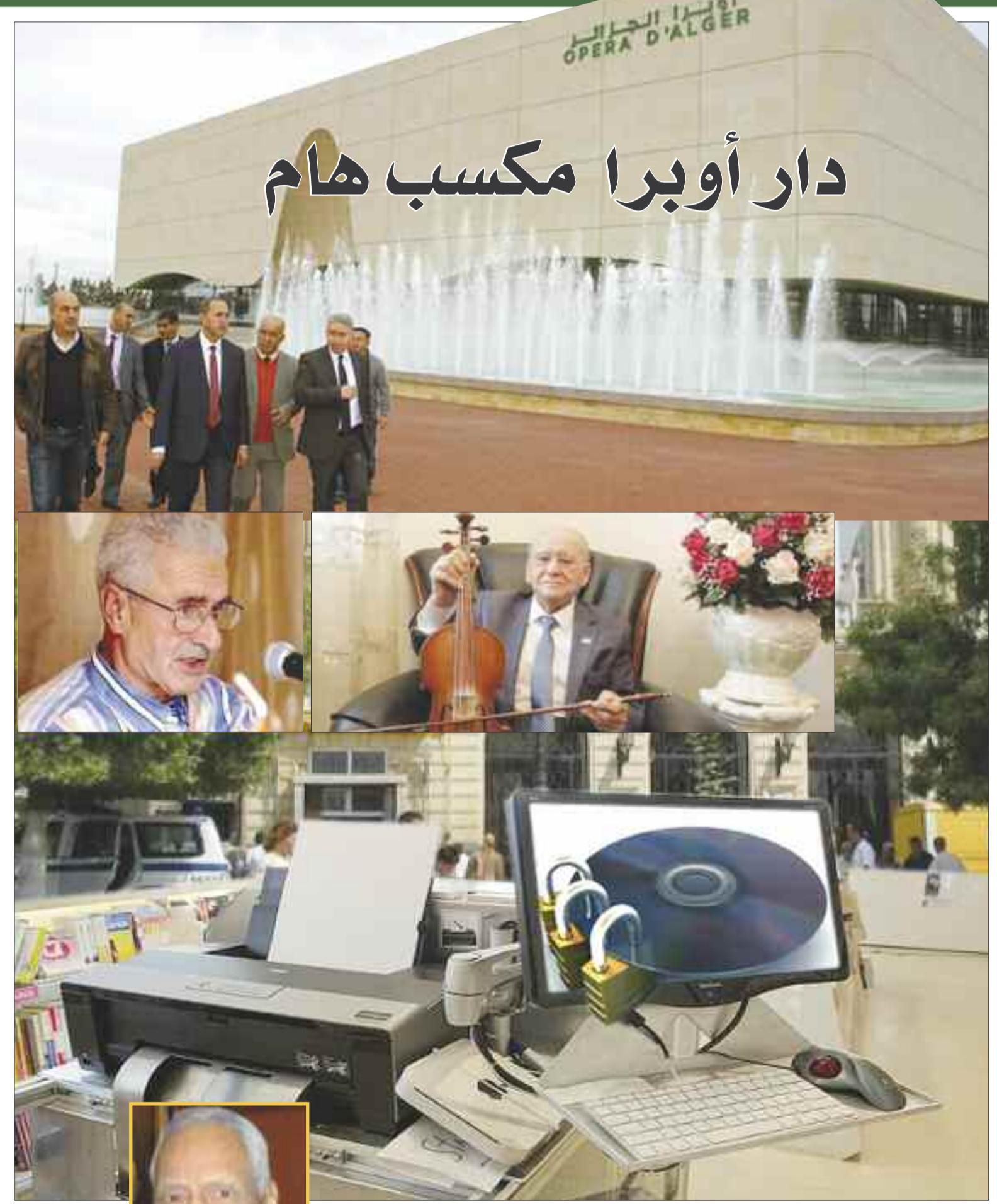
المنع من مقابلة بعض الأشخاص، خاصة المساهمين في الجريمة. وقد أضافت المادة 2-26 من قانون العقوبات الفرنسي المستحدثة بالقانون رقم 2004-204، وكذلك المادة 185 منه، التزاماً آخر على الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية بمتى ينطوي عليه نظام المراقبة الإلكترونية على دعوى موجهة من أي جهة أو سلطة عامة محددة من طرف قاضي تنفيذ العقوبة. وبالتالي إلى ما يمكن أن ينطوي عليه نظام المراقبة الإلكترونية من مساس بالشخص من مغادرة أو الفياب عن بيته أو عن الأماكن المحددة من طرف قاضي تنفيذ العقوبة، ذلك أن جواهر المراقبة الإلكترونية يتضمن منع الشخص من مغادرة أو الفياب عن بيته أو عن الأماكن المحددة من طرف قاضي تنفيذ العقوبة وذلك خلال المدة التي يحددها هذا الأخير في قراره، كما أن الشخص الموضع تحت المراقبة الإلكترونية يخضع لمتابعة مكثفة من قبل المساعد الاجتماعي.

وفي كل الأحوال وحسب القانون الفرنسي فإن أوقات وأماكن الحضور تحدد وفقاً للاعتبارات التالية: متابعة الدراسة أو ترخيص المهني، أو ممارسة النشاطات المهنية أو أي عمل مؤقت بهدف مساعدة الشخص الموضع

مساهمات : مقالات
لا تلزم إلا أصحابها

ترشيد النفقات يؤسس لواقع ثقافي جديد مهرجانات تؤكدا.. وأخرى تصارع من أجل البقاء

دار أوبرا مكسب هام



أعمدة الأغنية
الجزائرية
يغادروننا

شمع
انطفأت
وارثها
الثقافي أمانة
في الأعناق

محاربة
القرصنة
وحماية
حقوق
المؤلف

في ذكرى رحيل الدكتور أبو القاسم سعد الله الجزائريين

شيخ المؤرخين الجزائريين كما أعرفه

